صوت البحرين

Voice of Bahrain
PO Box 65799، London NW2 9PL
Email: info@vob.org
Web Site: www.vob.org
العدد 424، مايو 2018م، شعبان- رمضان 1439هـ

الطغيان ساقط حتما، واراقته الدماء يعجل بذلك

تنطلق قناعة الشعب بضرورة تغيير النظام السياسي في البحرين من تجارب متواصلة امتدت مائة عام تقريبا، وما تزال مصداقيتها تتبلور يوميا بدون توقف. كان النضال خلال هذه العقود يركز على ضرورة ايجاد صيغة للتعايش بين الشعب والعائلة الخليفية التي جاءت من الخارج واحتلت البلاد بالقوة. بدأ النضال عندما كان البريطانيون يهيمنون على شؤون البلاد، عن طريق المندوب السياسي او المقيم تارة، واخرى بواسطة "المستشار" البريطاني، تشارلز بليجريف. وبعد رحيله في 1957 استجابة للمطالب الشعبية التي رفعت في انتفاضة الخمسينات، استمرت الادارة البريطانية لشؤون البلاد من خلال الخبراء الكثيرين الذين كانوا يعملون من وراء الكواليس لضمان هيمنة العصابة الخليفية على البلاد. يومها كان الحاكم الخليفي مستعدا لتقديم كل ما يريده البريطانيون في مقابل حمايته الشخصية وضمان الحكم الخليفي. كانت المطالبات آنذاك تركز على ايجاد صيغة للتعايش يضمن حقوق المواطنين في الشراكة الادارية والسياسية. وبعد انسحاب البريطانيين في 1971 توصل الطرفان لكتابة وثيقة تاريخية كانت هي الاولى والاخيرة التي تنظم العلاقة. تجسد ذلك بالدستور الذي شارك الطرفان في كتابته واقراره. يومها كان الحكم الخليفي يعترف بوجود شعب البحرين الاصلي، شيعة وسنة، فكان يسعى لضمان وجوده القانوني بالموافقة الشعبية التي تضمنتها نصوص ذلك الدستور. ولذلك فعندما علق الحاكم السابق العمل به في اغسطس 1975 انطلقت الاحتجاجات على مدى نصف القرن اللاحق مطالبة بتفعيل ذلكا لدستور خصوصا جوانبه التي تنظم الممارسة البرلمانية. وكان هناك توافق وطني عبرت عنه العرائض الشعبية في التسعينات. كما كانت انتفاضة تلك الحقبة ترفع شعار اعادة العمل بدستور البلاد.

ماذا يعني ذلك؟ كانت المطالبة باعادة العمل بدستور 1973 تعني امرا مهما: استعداد شعب البحرين للتعايش مع الحكم الخليفي ضمن تلك الوثيقة التاريخية التي توافق الجانبان عليها. ولكن ما ان رحل الحاكم السابق واصبح ابنه في 1999 حاكما، طبقا لقاعدة توارث الحكم، حتى قام بما لم يقم به احد من اسلافه، فقد عمد لالغاء ذلك الدستور الذي كان يتضمن اعترافا متبادلا من الطرفين بعدد من الامور: التعايش المشترك، الحقوق المصونة لكليهما، اعتبار الدستور مرجعا لفض الاختلافات، اذعان الطرفين له وقبولهما بمضمونه نصا وروحا. ولذلك فعندما قام الحاكم الحالية بالغائه في 14 فبراير 2002 اعتبر ذلك اخطر انقلاب شهدته البلاد. لم يكن انقلابا على الدستور الشرعي فحسب، بل على مبدأ التعايش المتوافق عليه والغاء الوثيقة الشرعية الوحيدة في تاريخ البلاد التي اعترف الشعب فيها بالحكم الخليفي. هذا يعني ان الغاءه من طرف واحد وضع الشعب في حل مما تضمنته. وخلال العقد اللاحق سعى بعض الاطراف الوطنية لاستنقاذ ما يمكن انقاذه بالمشاركة ضمن المشروع السياسي للحاكم الذي تحول الى ديكتاتور مطلق. بينما رأت مجموعات اخرى عدم جدوى ذلك وان الغاء الدستور من طرف واحد كان اعلانا خليفية بالطلاق من شعب البحرين وفض العلاقة بينهما. كان امامه خياران: الاول سحب عائلته من الحكم لانه لم يعد يؤمن بالدستور العقدي الذي نظم العلاقة بين الطرفين، او الغاء الشعب. وعمد الطاغية للخيار الثاني، معتقدا ان بامكانه ازالة الشعب كاملا من المعادلة السياسية باستبداله بشعب آخر. ولم يعد خافيا ان سياساته منذ ان استولى على الحكم كانت تركز على تغيير التركيبة السكانية للبلاد بالغاء الشعب الاصلي (شيعة وسنة) واستبداله بشعب آخر لا يمثل فيه احد اغلبية سكانية، لكي يبقى الجميع مدينين له بالحماية.

ادرك رموز الشعب خطر هذه العقلية، فقادوا الثورة على الحكم القبلي الخليفي التي انطلقت في 14 فبراير 2011، واصروا على احداث تغيير

التتمة صفحة (8)

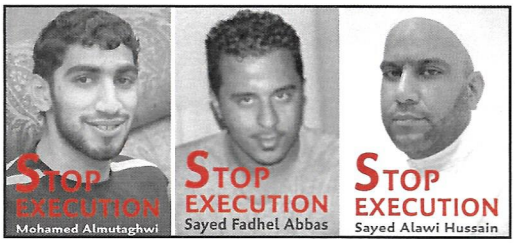

*حقق الشعب انتصارا على العصابة الخليفية بارغام الديكتاتور على الغاء حكم الاعدام الذي كان قد أمر جلاوزته باصداره بحق عدد من البحرانيين. ولكنه أصر على ابقائهم رهائن لدى عصابته بتحويل الحكم الى سجن مؤبد. وكانت محكمة التمييز الخليفية قد أيدت قرار اعدام اربعة بحرانيين بتهم ملفقة صاغتها عقلية الاحتلال القبلية. وبرغم توفر كافة الادلة التي تثبت براءتهم المطلقة مما نسب اليهم الا ان العصابة المجرمة اصرت على استمرار الانتقام من شعب البحرين الاصلي، بتثبيت احكام الاعدام لكل من: السيد علوي السيد حسين الموسوي، محمد عبد الحسن المتغوي، السيد فاضل عباس، والعسكري مبارك عادل. وقد تعرض هؤلاء لابشع اصناف التعذيب، حتى ان السيدعلوي الموسوي أخفي عن الانظار عاما كاملا بعد اختطافه من محل عمله بشركة الاتصالات "بتلكو". ولم يره او يسمع عنه احد الا بعد قرابة عام قاسى خلاله تعذيبا وحشيا ليس له مثيل.

* أصدرت وزارة الخارجية الامريكية في 20 ابريل تقريرها السنوي حول حقوق الانسان. وخصص مساحة واسعة لوصف الانتهاكات في البحرين، مؤكدا أن مشكلة "الإفلات من العقاب" ظلت قائمة برغم "مقاضاة" بعض أفراد الأمن من المستويات العسكرية الدنيا بتهم انتهاكات حقوق الإنسان، وذلك بعد تحقيقات "أجرتها مؤسسات شبه حكومية"، وهي تحقيقات "بطيئة وغير فعالية في كثير من الأحيان" بحسب التقرير. وأوضح التقرير بأن مشكلة "الإفلات من العقاب" ظلت قائمة برغم "مقاضاة" بعض أفراد الأمن من المستويات العسكرية الدنيا بتهم انتهاكات حقوق الإنسان، وذلك بعد تحقيقات "أجرتها مؤسسات شبه حكومية"، وهي تحقيقات "بطيئة وغير فعالية في كثير من الأحيان" بحسب التقرير.

*أسقط الخليفيون يوم الأربعاء 18 أبريل جنسية 6 من عائلة الشهيد علي المؤمن الذي استشهد برصاص الجيش في فبراير 2011 في دوار اللؤلؤة. وحكم القاضي علي خليفة الظهراني على 4 من عائلة الشهيد علي المؤمن بالسجن المؤبد، ضمن أحكام شملت 24 مواطنا أسقطت جنسياتهم جميعا. ووفق محامين فإن الظهراني قضى على "قاسم عبدالله علي المؤمن، ياسر أحمد عبدالله المؤمن، علي جعفر عبدالله المؤمن وحسين أحمد عبدالله المؤمن" بالسجن المؤبد، كما قضى بسجن مصطفى أحمد عبدالله المؤمن 5 أعوام وعمار أحمد عبدالله المؤمن 3 سنوات مع إسقاط جنسيتهم جميعا، في قضية ذات خلفية سياسية. وبعد يومين حكمت محكمة خليفية اخرى بحبس 7 متهمين لمدة سنتين بسبب مشاركتهم في الاحتجاج ضد الديكتاتورية الخليفية.

*اطلق النشطاء الشهر الماضي حملة على موقع التواصل الاجتماعي "تويتر" تحت وسم "أطلقوا سراح السجينات". وسلطت الحملة الضوء على الانتهاكات التي تمارسها سلطات البحرين بحق المرأة. واشارت المنظمات الحقوقية الدولية إلى تدهور حالة حقوق الإنسان خاصة بحق المرأة البحرانية منذ بدء حركة الاحتجاجات.

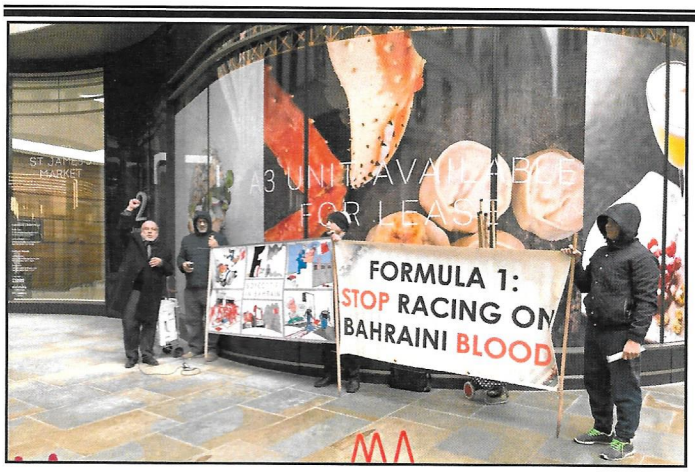

نشطاء يطالبون باطلاق سراح الخواجة

أحيا نشطاء حقوقيون من منظمات عديدة مرور سبعة اعوام على اعتقال الاستاذ عبد الهادي الخواجة. وقد انتظم هؤلاء في وقفة احتجاجية امام وكر الفساد الخليفي وذلك يوم الاثنين 9 ابريل، بحضور ابنتيه: زينب ومريم، بالاضافة لنشطاء حقوقيين بحرانيين. الاحتجاج كان رسالة قوية من هذه المنظمات لطاغية البحرين بان العالم يعتبر اعتقال الخواجة وبقية الرموز جريمة، وان على الدول الداعمة لهذه العصابة العمل لارغام هذا الديكتاتور على الافراج عن رموز الشعب البحراني فورا وبدون قيد او شرط.

منع ناشطين دوليين من زيارة الخواجة

في 4 ابريل منعت السلطات الخليفية نائبا دنماركيا من الحزب الاشتراكي الديموقراطي من زيارة معارض بحراني بارز في سجنه. وقال مساعد الشؤون القنصلية بوزارة الخارجية الدنماركية رينيه دينسن في بيان "منع السيد لارش اسلان راسموسن من دخول البحرين". ورافق السيد براين دولي الناشط الايرلندي في "مركز الخليج لحقوق الانسان"، النائب اسلان راسموسن الذي يحتج على اعتقال المواطن الدنماركي البحراني عبد الهادي الخواجة، الذي حكم عليه في 2011 بالسجن مدى الحياة بتهمة التآمر ضد المملكة السنية وسط حركة احتجاجية للغالبية الشيعية. ولم يستلم الناشطان جوازي سفرها الا بعد اكثر من عشرين ساعة، غادرا بعدها المنامة، ليرويا للعالم المعاملة السيئة التي

نشطاء يطالبون بوقف سباق فورمولا الدم

نظّم ناشطون إعتصاما الاربعاء(4 أبريل 2018) أمام مقر الشركة المنظمة لسباقات "فورمولا ون" للسيارات وسط العاصمة البريطانية لندن. ورفع المحتجون اللافتات واطلقوا الشعارات المنددة بتنظيم السباق في البحرين التي تشهد إنتهاكات واسعة النطاق لحقوق الإنسان.

وحمل المعتصمون لافتة كتب عليها " فورمولا ون: توقفوا عن السباق فوق دماء البحرانيين" في إشارة الى عمليات القتل التي أقدمت عليها السلطات الحاكمة في البحرين ضد المتظاهرين المطالبين بالتحول الديمقراطي في البلاد. ودعا المحتجون الشركة المنظمة لسباقات السيارات الى الغاء السباق المقرر إقامته في البحرين هذا الأسبوع , والذي يستغله النظام الحاكم في البحرين للتغطية على إنتهاكاته الجسيمه لحقوق الإنسان.

ودعا الناشطون الشركة المنظمة للسباق الى الإلتزام بالقواعد الأخلاقية المعمول بها في التجارة الدولية والتي تنص على ضرورة أخذ اوضاع حقوق الإنسان بعين الإعتبار عند إبرام أي صفقة تجارية.

بدء الاحتجاجات ضد زيارة ديكتاتور البحرين لبريطانيا

دشن نشطاء بريطانيون يوم السبت ٢١ أبريل ٢٠١٨م الاحتجاجات على زيارة الحاكم الخليفي حمد عيسى إلى العاصمة البريطانية لندن، ونظموا اعتصاما أمام شركة سيارات "لاند روفر" داعين مسؤولي الشركة إلى عدم المشاركة في رعاية معرض الخيول الملكي بوندسور في ٢١ مايو المقبل والذي من المقرر أن يحضره حمد عيسى. ونظم الاعتصام ناشطون من منظمة مناهضة تجارة الأسلحة CAATالذين رفعوا شعارات مكتوبة أمام مبنى الشركة، دعوا فيها إلى الامتناع عن رعاية معرض الخيول الذي سيحضره حمد إلى جانب ملكة بريطانيا في مسعى منه للحصول على "غطاء" و"شرعية" للاستمرار في انتهاكاته لحقوق الإنسان، وحث المعتصمون على المشاركة في العريضة التي أعلنتها المنظمة للاحتجاج على مشاركة حمد في معرض الخيول الملكي ورفض زيارته إلى لندن.

وأوضح الناشط البريطاني سام والتون بأن تقارير حقوقية أفادت بأن سيارات "لاند روفر" هي النوع المستعمل من قبل الأجهزة والقوات الخليفية في البحرين، ومنها يُختطف المواطنون والنشطاء إلى مراكز الاحتجاز والتحقيق ويتعرضون للتعذيب.

وطبع النشطاء لافتات الاحتجاج على سيارات "لاند روفر" داخل معرض للشركة المصنعة، ودعوا الشركة إلى عدم البحث عن الأرباح من خلال التعامل مع "ملك البحرين الطاغية" المعروف "بسجله الفظيع في مجال حقوق الإنسان".

عقب احتجاجات غاضبة عمت البلاد.. الشعب يهزم الطاغية ويرغمه على الغاء قراره اعدام اربعة بحرانيين

اضطر الحاكم الخليفي حمد عيسى إلى تخفيف أحكام الإعدام التي أصدرتها محكمة التمييز العسكرية الخليفية الأربعاء ٢٥ أبريل ٢٠١٨م، إلى السجن المؤبد، وذلك بعد احتجاجات واسعة شهدتها مناطق البحرين تنديدا بالأحكام، وبعد إدانات توالت من جهات حقوقية وسياسية أجنبية.

وبحسب بيان نشرته الوكالة الرسمية اليوم الخميس، صرح رئيس القضاء العسكري اللواء يوسف فليفل بأن حمد عيسى صادق على حكم محكمة التمييز العسكرية بتخفيف عقوبة الإعدام إلى السجن المؤبد، وذلك بحق كل من مبارك عادل مبارك مهنا، فاضل السيد عباس حسن رضي، السيد علوي حسين علوي، ومحمد عبدالحسن المتغوي.

وادعى البيان بأن ذوي المحكومين عبروا "عن تقديرهم وشكرهم" لحمد على تخفيف العقوبة.

وكان لافتا بأن تخفيف العقوبة اقتصر على المتهمين الأربعة المقبوض عليهم، فيما لم يشمل المتهمين الآخرين المتواجدين في الخارج، وهما الناشطان البارزان السيد مرتضى السندي والشيخ حبيب الجمري.

وأبدى ناشطون الامتعاض من تخفيف العقوبة مشيرين إلى أن حيثيات القضية المزعومة المتعلقة بمحاولة اغتيال القائد العام لما يُسمى قوة الدفاع؛ تنطوي على "خروقات قانونية واسعة، وأنها مليئة بالثغرات والفبركات، وليس للاتهامات أي أصل واقعي"، لاسيما مع تأكيد المنظمات الحقوقية بأن المتهمين المقبوض عليهم تعرضوا للتعذيب الجسدي والنفسي لانتزاع الاعترافات الملفقة.

وفي هذا السياق أيضا، عبر نشطاء عن الاستهجان من مسارعة بعض الشخصيات لإبداء الفرح من تخفيف العقوبة إلى الإعدام، ومعاودة "المديح" لحمد عيسى والترويج مجددا لإشاعات الإفراجات المزعومة، وقال بعض المعارضين بأنه "من السخرية أن يبدي هؤلاء الفرح والشكر للحاكم الخليفي بسبب تثبيته أحكام المؤبد، بدلا من مطالبته بالإفراج عن المتهمين، ومحاسبة المعذبين".

وقد شهدت البحرين تظاهرات واحتجاجات واسعة عقب تأييد أحكام الإعدام، وأطلقت القوى الثورية المعارضة تحذيرات بتوسيع نطاق الاحتجاجات رفضا للأحكام، كما توعد نشطاء محليون وأجانب بتوسيع نطاق الاحتجاج ضد زيارة حمد عيسى للندن في مايو المقبل بعيد تأييد الأحكام من المحكمة العسكرية.

مداهمة منازل شهداء بحرانيين تمت تصفيتهم في البحر

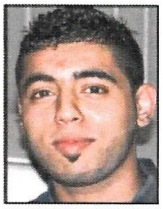

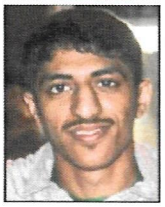

داهمت القوات الخليفية في البحرين الأحد ١٥ أبريل ٢٠١٨م منازل أربعة من الشهداء الذين أعلن عن استشهادهم قبل أكثر من شهرين في عُرض البحر ووُجدت جثامينهم على شواطيء إيرانية حيث دُفنوا في مدينة قم الإيرانية وسط اتهامات بضلوع النظام الخليفي في تصفيتهم حيث كانوا من الشبان المطاردين.

واقتحمت القوات منازل الشهداء سيد قاسم خليل، ميثم علي إبراهيم، سيد محمود عادل، وحسن البحراني، وسألت عنهم وعن مكان وجودهم كما فتشت أغراضهم الشخصية، وهو ما أثار أهالي الشهداء الذين اعتبروا هذه الاقتحامات "شكلا آخر من أشكال إهانة الشهداء وأهاليهم".

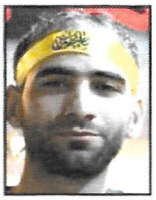

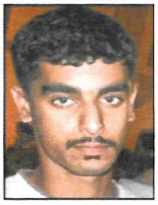

والشهداء الأربعة كانوا من الشبان الناشطين، وقد كانوا مستهدفين من الأجهزة الخليفية.

وشهدت البحرين احتجاجات وتظاهرات نددت بجريمة قتل الشهداء، ودعوا إلى تحقيق عادل للكشف عن الضالعين في هذه الجريمة، حيث ذكرت بعض المصادر حينها بأن قوات البحرية الأمريكية شاركت في هذه الجريمة.

أحكام بالسجن وإسقاط الجنسية عن 24 مواطنا

قضت المحكمة الكبرى الجنائية الخليفية الخميس 19 ابريل، بالسجن على 24 مواطنا شيعيا، وإسقاط الجنسية عنهم، بعد إدانتهم بتشكيل "جماعة إرهابية" والتدرب في العراق وإيران ومحاولة قتل عناصر شرطة. وتراوحت أحكام السجن بين المؤبد وثلاثة أعوام. كما أحالت السلطات البحرينية الأربعاء، سبعة متهمين آخرين للمحاكمة بتهمة "تفجير أنبوب نفط يربط بين البحرين والسعودية العام الماضي.

أفاد مصدر قضائي بحريني الخميس، أن المحكمة الكبرى الجنائية البحرينية أصدرت أحكاما بالسجن وإسقاط الجنسية على 24 مواطنا شيعيا، بعد إدانتهم بتشكيل "جماعة إرهابية" والتدرب في العراق وإيران ومحاولة قتل عناصر في الشرطة.

وأضاف المصدر أن المحكمة قضت بالسجن المؤبد على عشرة من المتهمين، والسجن عشر سنوات على عشرة متهمين آخرين، بالإضافة إلى السجن لخمس سنوات لثلاثة متهمين، وعلى متهم واحد بالسجن لثلاثة أعوام.

كما أمرت المحكمة بإسقاط الجنسية عن المتهمين جميعا.

محاكمة جديدة لسبعة مواطنين شيعة

وكانت السلطات البحرينية قررت الأربعاء إحالة سبعة مواطنين بحرينيين من الشيعة إلى المحاكمة بتهمة "تفجير أنبوب نفط يربط البحرين والسعودية" في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي. وستبدأ أول جلسات المحاكمة في شهر أيار/مايو المقبل.

وكانت البحرين اتهمت إيران بالوقوف وراء الحريق الذي عطل تزويد المملكة بالنفط السعودي بشكل مؤقت، الأمر الذي نفته طهران.

وتشهد البحرين اضطرابات متقطعة منذ قمع حركة احتجاج في شباط/فبراير 2011 في خضم أحداث "الربيع العربي" قادتها الغالبية الشيعية التي تطالب قياداتها بإقامة ملكية دستورية في المملكة التي تحكمها سلالة سنية.

وتلاحق السلطات منذ 2011 معارضيها وخصوصا من الشيعة، ونفذت أحكاما بالإعدام رميا بالرصاص بحق ثلاثة وأصدرت أحكاما بالإعدام والسجن وسحب الجنسية بحق عشرات آخرين. وإلى جانب هؤلاء، تلاحق السلطات العديد من الحقوقيين بتهم مختلفة بينها "بث أخبار كاذبة".

وتتهم منظمات حقوقية دولية البحرين بإسكات جماعات المعارضة وسجن آلاف المعارضين وأغلبهم من المواطنين الشيعة الذين يمثلون الاغلبية الساحقة من السكان.

السلطات الخليفية ترفض زيارة وفد من البرلمان الأوروبي للإطلاع على أوضاع حقوق الإنسان

البحرين اليوم – (مواقع إخبارية، خاص)

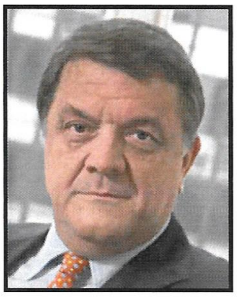

رفضت السلطات الخليفية طلبا تقدمت به اللجنة الفرعية لحقوق الإنسان في البرلمان الأوروبي لزيارة البلاد "لأسباب فنية" لم توضحها. وقال انطونيو بانزيزي، رئيس اللجنة الفرعية، أن السلطات رفضت السماح بزيارة وفد اللجنة لأجل الإطلاع على أوضاع حقوق الإنسان في البحرين. وخاطب بانزيري الحاضرين في القاعة قائلاً: "يؤسفني أن أبلغكم أن مملكة البحرين قد رفضت للأسف دعوتنا لزيارة وفد من البرلمان الأوروبي، بدعوى أسباب فنية، وهذا ما لم نكن نتوقعه".

وأصدر البرلمان الأوروبي بيانات في مناسبات مختلفة حول الأوضاع الحقوقية في البحرين، ودان فيها الانتهاكات الجارية فيها. ورفضت السلطات مرارا طلبات المقررين الخاصين التابعين للأمم المتحدة لزيارة البلاد، بسبب خشية السلطات من "افتضاح تقاريرها الزائفة عن الأوضاع الداخلية، واطلاع الوفود الأجنبية على الانتهاكات الواسعة التي يعاني منها المواطنون والمعتقلون في السجون".

خروج ٥ تظاهرات بعد تخفيف حكم الاعدام

المنامة – البحرين اليوم

رصد مركز البحرين لحقوق الإنسان خروج ما لا يقل عن ٥ تظاهرات احتجاجية في مناطق مختلفة من البحرين يوم الخميس ٢٦ أبريل ٢٠١٨م. ووثق المركز صدور حكمين من المحاكم الخليفية في قضايا تتعلق بالأوضاع السياسية في البلاد، الأول نص بالسجن ٥ سنوات والآخر سنة واحدة، كما أيدت محكمة خليفية حكما بالسجن ٣ سنوات على ٣ نساء من بلدة الدراز.

يُشار إلى أن مركز البحرين لحقوق الإنسان يرأسه الرمز الحقوقي المعتقل نبيل رجب، وهو من المؤسسات الحقوقية غير الحكومية الأولى في البحرين التي أسهم في تأسيسها بشكل أساسي رجب مع رفيق دربه المحكوم بالمؤبد الحقوقي البارز عبدالهادي الخواجة، وقد عمدت السلطات الخليفية إلى حلّه قبل اندلاع ثورة ١٤ فبراير ٢٠١١م، إلا أنه واصل عمله الحقوقي حيث يحظى اليوم باحترام واسع من الأوساط الحقوقية الدولية.

وتشهد البحرين تظاهرات واحتجاجات متواصلة وتشمل مختلف مناطق البلاد، وفي حين وسعت السلطات الخليفية من عمليات القمع والاضطهاد لتطويق نطاق الاحتجاجات، إلا أن متابعين يؤكدون فشل هذه الإجراءات في إجهاض الفعاليات الشعبية والثورية وعلى مدى أكثر من سبع سنوات.

مراسلون بدون حدود: البحرين في أسفل التصنيف

منحت منظمة "مراسلون بلا حدود" في تقريرها السنوي حول الحريات الصحافية البحرين المرتبة 166 من مجموع 180 بلدا، لتكون واحدة من أسوأ بلدان العالم انتهاكا لحرية التعبير. وجاء في التقرير:

تلجأ البحرين (166) إلى هذه الذريعة (تهمة الارهاب) لاحتجاز صحفيين كشفوا معلومات كانت تُفضل السلطات التكتم عنها. وفي هذا السياق، حُكم على المصور سيد أحمد الموسوي بالسجن 10 أعوام وذلك بتهمة "توزيع بطاقات هاتفية" على متظاهرين "متورطين في قضايا متعلقة بالإرهاب"، بينما كان يغطي المسيرات المناهضة للحكومة. كما صدر في فبراير/شباط حُكم بالسجن خمس سنوات على المدون والناشط الحقوقي نبيل رجب، على خلفية تغريدات نشرها في تويتر عام 2015 منددا من خلالها بتدخل التحالف العربي في الصراع اليمني وحالات التعذيب التي تشهدها البحرين.

المعتقل حسين محمد في "ملفات الضحايا": شهران من التعذيب في مبنى التحقيقات

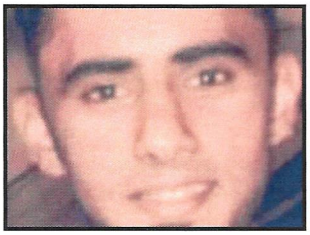

واشنطن – البحرين اليوم

تناولت منظمة "أمريكيون من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان في البحرين" قضية المعتقل البحراني حسين محمد (٢٢ عاما) المحتجز في مركز الحوض الجاف، وأوضح تقرير المنظمة المنشور ضمن حلقات "ملفات الضحايا" بأن حسين اعتُقل تعسفيا وتعرض للتعذيب أثناء احتجاره.

وفي التفاصيل أوضح التقرير المنشور بتاريخ ٢٦ أبريل ٢٠١٨م بأن قرابة ٢٠ من أفراد قوات "الشغب" داهمت منزل حسين في العاشر من نوفمبر ٢٠١٥م بعد الساعة الثانية والنصف فجرا، وقامت القوات بتفتيش المنزل واختطاف حسين دون مذكرة اعتقال أو تفتيش "قانونية". ونُقل بعدها إلى مديرية التحقيقات الجنائية التابعة لوزارة الداخلية الخليفية والتحقيق معه هناك، حيث أُحتُجز هناك لمدة شهرين، وتعرض خلالها للتعذيب الجسدي والنفسي.

ففي أثناء الاستجواب؛ قام رجال الشرطة بإهانة حسين وضربه وتعريضه لصدمات كهربائية، ونتيجة ذلك أُصيب بضرر في أسنانه، وكذلك بألم في الظهر والقدم. وقد رفضت السلطات طلبه المتكرر لنقله إلى الطبيب لفحصه.

كما تم قطع الاتصال الهاتفي عن حسين عدة مرات خلال محادثته مع أهله، واقتصر حديثه معهم لثوان قليلة، ولم تكن الأسرة على معرفة بمكانه لمدة شهر بعد اعتقاله، كما مُنع من الالتقاء بأي شخص، بما في ذلك المحامي.

وقد اتُهم حسين بمحاولة تفجير قنبلة مزيفة والمشاركة في "أنشطة إرهابية" مزعومة، بما في ذلك الانضمام إلى "خلية إرهابية" ملفقة، وحيازة وتصنيع المتفجرات، وتمويل "الإرهاب"، وتلقي التدريب من الحرس الثوري الإيراني وقوات الحشد الشعبي العراقي.

وبرأت المحكمة حسين من التهم المتعلقة بـ"الإرهاب"، لكنها حكمت عليه بالسجن لمدة خمس سنوات بتهمة محاولة تفجير قنبلة وهمية.

يُحتجز حسين حالياً في مركز احتجاز الحوض الجاف، حيث تعرض أيضاً للتعذيب. وقد احتجزت سلطات السجن حسين في الحبس الانفرادي وأجبرته على التجرد من ملابسه وإلقاء أشياء عليه.

قدمت عائلة حسين ثلاثة شكاوى إلى ما تُسمى أمانة التظلمات التابعة لوزارة الداخلية منذ العام ٢٠١٥م، وذلك بشأن اعتقاله واحتجازه بمعزل عن العالم الخارجي والتعذيب والحرمان من الرعاية الطبية. ومع ذلك، لم تتم الاستجابة لهذه الشكاوى على الإطلاق.

الناشط يوسف الخاجة ردا على وزير "السلندرات": حقبة التسعينات أنتجت ما تفاخر به اليوم

انتقد الناشط السياسي يوسف الخاجة وزيرَ العدل الخليفي في البحرين خالد علي الخليفة بعد إقرار قانون رسمي يقضي بمنع قيادات وأعضاء الجمعيات السياسية المنحلة من الترشح للبرلمان، حيث ادعى الوزير بأن هذا القانون جاء لمنع "من يحيي السلندرات من جديد" في إشارة إلى حقبة التسعينات والانتقاضة التي شهدتها البلاد آنذاك وارتبطت الاحتجاجات فيها بإطلاق أصوات السلندرات (غاز الطبخ).

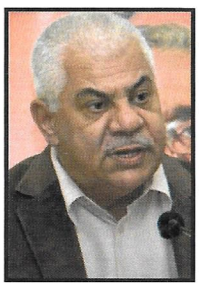

وقال الخاجة – القيادي في جمعية "وعد" المنحلة – مخاطبا الوزير الخليفي بأن "حقبة التسعينات التي تخشاها هي ما أنتجت ما تفاخر به اليوم" في إشارة إلى اضطرار النظام في نهاية التسعينات للمصالحة مع المعارضة وإعادة البرلمان ضمن ما عُرف بـ"المشروع الإصلاحي"، وذلك قبل الإنقلاب عليه واتضاح ما يُخفيه المشروع المذكور من "تمهيد لتطبيق لنظام ديكتاتوري مطلق" بحسب ما يقول المعارضون.

وكان البرلمان الخليفي أقر في ٢٤ أبريل ٢٠١٨م، قانونا حكوميا دفعت به وزارة العدل يقضي بمنع أعضاء الجمعيات المنحلة من الترشح للبرلمان، وعلق الوزير في كلمة داخل البرلمان بأن القانون يهدف إلى "منع المتطرفين من الوصول إلى مواقع اتخاذ القرار" بحسب زعم الوزير الذي اتهم الجمعيات المنحلة بعدم الوطنية، وأضاف الخاجة ردا على الوزير – الذي عُرف بمواقفه الهجومية على المعارضة السياسية والقيادات الدينية – بأن "المعارضة في البحرين موزعة" في السجون والمنافي، "أو محرومة من المشاركة السياسية"، وأضاف ساخرا "قمة الديمقراطية!".

موقع بريطاني يكشف الانتهاكات في البحرين

خاص- البحرين

عرض تقرير لموقع "Vice"البريطاني حالات اعتقال وتعذيب النشطاء والمعارضين في البحرين خلال تواجدهم في مركز شرطة "المحرق" أحد أشهر مراكز التعذيب بحق النشطاء البحرينيين، وتابع للأمن العام: حيث يتم اعتقال النشطاء والمعارضين وإبقاؤهم في المركز تحت التعذيب، وحصل الموقع على معلومات من النشطاء ترصد العديد من حالات التعذيب والاغتصاب للناشطات على أيدي أفراد من الأمن في المركز.

وكشف الموقع أن ضابطا في جهاز الأمن الوطني في البحرين والمسؤول عن ملف الانتهاكات غير الإنسانية بحق المعارضين، تلقى تدريبات خاصة في بريطانيا، وأوضح الموقع البريطاني أن الضابط هو العميد "فواز حسن الحسن"، وهو شقيق رئيس الأمن العام البحريني، وأحد كبار الضباط في مركز شرطة "المحرق" الذي يسجن فيه العديد من النشطاء المعتقلين، ومن بينهم كل من الناشطة البحرينية "نجاح أحمد يوسف" والناشطة "ابتسام الصايغ".

وأشار الموقع البريطاني في تقرير له إلى أن الضابط هو المسؤول عن ملف الانتهاكات غير الإنسانية في مركز " المحرق" قد حصل على دورة تدريبية في عام 2015 على أيدي قطاع شرطة مدينة بلفاست الأيرلندية ضمن مجموعة من الضباط البحرينيين، حيث تضمنت الدورة التدريبية التدريب على كيفية التعامل مع المتظاهرين وطرق جمع المعلومات الاستخباراتية، وبعد مرور عام من هذه الدورة التدريبية في بريطانيا، تم تعيين العميد الحسن مديرا عاما لمديرية مركز شرطة "المحرق" البحرينية الواقعة بالقرب من مطار المنامة.

وكشف الموقع البريطاني عن حالات اعتقال وتعذيب وقعت في مركز "المحرق" ومنها حالة الناشطة "نجاح احمد يوسف"، ونقلا عن نشطاء قد تعرضت التعذيب داخل هذا المركز خلال فترة اعتقالها في أبريل من عام 2017، لدعوتها على مواقع التواصل الاجتماعي بمقاطعة سباقات السيارات فورمولا 1، والتي تقام في البحرين، وقد حكم عليها بـ 15 عاما سجن، أما الناشطة البحرينية "ابتسام الصايغ"، فقد تم اعتقالها ووثقت مجموعة من خبراء الأمم المتحدة حالتها، حيث ذكر الموقع نقلا عن تقرير الأمم المتحدة أن "الصايغ" تعرضت للتعذيب البدني والنفسي الشديد، حيث قاموا بضربها واعتدوا عليها جنسيا، وهددوها بالقتل لها وابنها في حادث سيارة إذا لم تتبع الأوامر في المستقبل.

وذكر الموقع البريطاني نقلا عن نشطاء أنه يجب أن تكون معاملة النساء في مركز "المحرق" مسألة تثير القلق الدولي، لأن الضابط الأعلى المسؤول عن المركز قد تم تدريبه مؤخرا في المملكة المتحدة، وأشار الموقع إلى أن عام 2017 قد شهد مزاعم الإساءة في مركز "المحرق" ونقلا عن النشطاء ذكر الموقع أن الانتهاكات جزء من طريقة أوسع تمارس بحق النشطاء والمعارضين، حيث تعرض ما يقرب من 15 شخصا للتعذيب في مركز "المحرق" خلال العام الماضي وحده وفقا لتقديرات النشطاء.

ونقل الموقع حالة اخرى للتعذيب تعرض لها احد الحقوقيين في البحرين في مركز "المحرق"، وهو المحامي البحريني "إبراهيم سرحان" خلال اعتقاله في المركز، وقد وثقت الأمم المتحدة حالته أيضا، حيث تم صعقه بالكهرباء وضربه وتجريده من ملابسه على أيدي أفراد من وكالة الأمن القومي البحرينية داخل مركز "المحرق"، وقد وجهت إليه تهمة التحريض على الكراهية ضد النظام البحريني.

ونقل الموقع تصريحات "سيد أحمد الوداعي" رئيس معهد البحرين للديمقراطية "BIRD" البريطاني قوله إن الحكومة البريطانية دعمت الشرطة البحرينية المتهمة بارتكاب انتهاكات غير إنسانية بحق النشطاء والمعارضين، خاصة التي ترتكب في مركز "المحرق"، والتي أضيفت إليها انتهاكات واغتصاب بحق الناشطات داخل المركز، مؤكدا والحديث لرئيس المعهد "الوداعي" على أن جميع الانتهاكات غير الإنسانية التي تقع داخل مركز "المحرق" تتم بعلم العميد "فواز حسن الحسن".وذكر الموقع البريطاني نقلا عن المتحدث باسم وزارة الخارجية البريطانية إن زيارة " فواز الحسن" إلى بلفاست عام 2015 كانت بغرض معرفة كيفية قيام الشرطة الايرلندية بالتعامل مع قضايا النظام العام بطرق متوافقة مع حقوق الإنسان والقانون الدولي، مضيفا أن بريطانيا تواصل حوارها مع الحكومة البحرينية حول هذه الموضوعات ودعم الإصلاح وفق المعايير الدولية.

من جهة أخرى، أيّدت محكمة التمييز العسكرية في البحرين، أمس الأربعاء، حكماً سابقاً بإعدام 4 مواطنين أدينوا بعدة تهم ويعد ذلك أول حكم نهائي بالإعدام في أول محاكمة عسكرية لمدنيين، بعد تعديل الدستور في أبريل الماضي، بما يسمح بمحاكمة مدنيين أمام المحاكم العسكرية. وتعد محكمة التمييز العسكرية أعلى درجات المحاكم العسكرية، وحكمها بات ونهائي، إلا أن الأحكام الصادرة بالإعدام لا يمكن تنفيذها إلا بعد تصديق السلطات الرسمية وكانت محكمة الاستئناف العسكرية قضت في 21 فبراير الماضي، بتأييد حكم سابق بإعدام 4 أشخاص (عسكري و3 مدنيين) وأحكام بالحبس ضد 4 آخرين.

وبحسب الخليج اونلاين، قدّم المحكومون بالإعدام الأربعة، و3 من المحكومين بالحبس، طعناً على الحكم أمام محكمة التمييز. ورفضت محكمة التمييز جميع الطعون المقدمة لها، وهو ما يعني تأييد أحكام الإعدام ضد 4 والحبس ضد 3 آخرين (سجن 7 سنوات لاثنين و5 سنوات للثالث)، وإسقاط الجنسية عنهم جميعاً. والمحكومون بالإعدام هم: الجندي مبارك عادل، وا فاضل السيد عباس، وسيد علوي السيد حسين، ومحمد عبد الحسن المتغوي. وبعد ضغوط شعبية ودولية اضطر الديكتاتور الخليفي لتخفيف حكم الاعدام بالسجن المؤبد للأربعة.

زينب الخواجة واختها مريم تتحدثان عن والدهما السجين

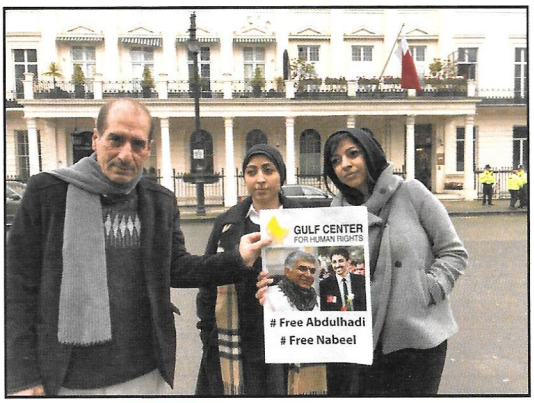

في مساء الاثنين 9 ابريل استضافت منظمة "فرونت لاين ديفندرز" كلا من زينب الخواجة واختها مريم في ندوة خاصة بالعاصمة البريطانية. تحدثت الاختان عن ذكرياتهما مع والدهما الناشط الحقوقي المعروف، عبد الهادي الخواجة الذي قضى حتى الآن سبعة اعوام في السجن مع بقية رموز الثورة البحرانية. تحدثت زينب بشكل خاص عن الايام الاخيرة التي سبقت اعتقاله، بعد ضرب دوار اللؤلؤة من قبل القوات الخليفية والسعودية. وذكرت حالة القلق التي كانت تخيم على العائلة، بينما كان رابط الجأش. ووصفت كذلك كيف ان العائلة اعدت له حفلا متواضعا بذكرى عيد ميلاده الخمسين في اجواء الاحكام العرفية التي فرضها الديكتاتور الخليفي على البلاد. وتحدثت مريم عن الوضع العام في البحرين في الجانب الحقوقي وكيف انها تشعر باحباط كبير لان الغربيين تراجعوا كثيرا عن حماسهم للمشروع الحقوقي والديمقراطي في العالم. كانت جلسة ذات طابع اجتماعي، عرضت فيها اوضاع البحرين المتداعية من وجهة نظر عائلة بحرانية تعرضت للاضطهاد والسجن وتشتيت الشمل

عندما حاولنا زيارة عبد الهادي الخواجة

18-04-2018

أنها الساعة الثانية صباحاً من يوم الأربعاء ٠٤ أبريل/ نيسان ٢٠١٨. وكان المسؤول عن الجوازات ذا الشعر الفضي بزيه الأبيض النظيف كان يقف خلف كابينته الزجاجية والتي تحمل رقم ١٦ في مطار البحرين.

لقد أخذ ينظر إلى بطاقة الهبوط الخاصة بي، في محاولة لفك الشيفرة المروعة لما كتبت. "أنا هنا مع هذا الرجل، وهو عضو في البرلمان الدانمركي،" أوضحت. "نحن هنا لزيارة المدافع عن حقوق الإنسان المسجون عبد الهادي ال....." "خواجة، " أكمل الضابط القراءة لي. "أه نعم..." عبد الهادي الخواجة ، مؤسس مركز الخليج لحقوق الإنسان. وهو احد أشهر الناس في البحرين، ومعروف بمجرد ذكر اسمه، كناشط حقوقي مشهور لسنوات وفي جميع أنحاء العالم ومشهور بمعارضته السلمية ضد الدكتاتورية في البحرين.

أنا والنائب -لارس اصلان راسموسن- قد وصلنا إلى البحرين في محاولة لرؤية المواطن الدنماركي عبد الهادي الخواجة في السجن، حيث أمضى مدة سبع سنوات تعرض فيها للتعذيب والاعتداء الجنسي، وأحيل إلى محاكمة زائفة حكم فيها بالسجن مدى الحياة.

أخبرنا مسؤول جوازات السفر، الذي كان مهذباً للغاية، وخائفاً بشكلٍ طفيف، أن ننتظر خارج مكتب صغير حيث جرت مناقشة مثيرة خلال الدقائق الثلاثين التالية مع تكدس المزيد من الموظفين الذين أحياناً كانوا يقومون بالتحديق علينا بينما كنا نقوم أنا ولارس بالتغريد عما كان يحدث لنا.

في نهاية المطاف، خرج أحد موظفي جوازات السفر ليستوضح منا عن عضو آل الخواجة الذي نرغب في زيارته: عبد الهادي أم إحدى بناته؟ وهنا قمت بالشرح أن ابنتيه زينبومريم اللتان سجنتا بسبب معارضتهما السلمية، تم إطلاق سراحهما منذ سنوات، وتعيشان الآن في المنفى في أوروبا. فتفوه "أووه ...".

بعد ساعةٍ أخرى أو نحو ذلك تم نقل اصلان راسموسن لارس وأنا معه مرة أخرى خلف مقصورات الجوازات بجوار مكتب ترحيب الفورمولا واحد. كان سباق الجائزة الكبرى السنوي سيبدأ بعد بضعة أيام، وانتظرنا إلى جانب الملصقات والنشرات التي ترحب بالمشجعين القادمين للسباق.

بعد عدة ساعات، اجتمع مجموعة من مسؤولي جوازات السفر أمامنا. تقدم أحدهم بعصبية إلى الأمام وشرح أنه لن يسمح لاصلان راسموسن لارس ولا لي بدخول البلاد "لأسباب أمنية." سألت الرجل عن اسمه وقال "حسين يوسف،" لكنه رفض أن يكتبه لي. وكرر أنه تم حرماننا من الدخول لأن "الأمن" اعتبرنا خطراً أمنياً.

طلبنا اعادة جوازات سفرنا مرة أخرى. لقد رفضوا ذلك وتم تركنا للتجول في المطار الصغير وبدون معلومات حول وقت المغادرة. لقد أثارت الحادثة موجة إعلامية كبيرة حول عبدالهادي الخواجة في الدنمارك، حيث سرعان ما أصبحت خبر الصفحة الأولى في الجرائد اليومية. وبدأت شبكات الأخبار الدولية تغطي القصة، مع تحليل سجلها المروع في مجال حقوق الإنسان، لتحل محل الترويج الإعلامي الناعم للبحرين حول سباق الفورمولا واحد.

إن سجون البحرين مليئة بالآلاف من السجناء الذين تعرض الكثيرمنهم للتعذيب للإدلاء باعترافات كاذبة. ويُحكم على الناس بسبب تغريداتهم التي تنتقد الحكومة، وتُحظر الجماعات السياسية المعارضة، واستؤنفت عمليات الإعدام في العام الماضي للمرة الأولى منذ سنوات عديدة.

وفي وقتٍ لاحق من صباح ذلك اليوم جاء مسؤول آخر ليجدنا وكان رجل صغير غير ودود حيث قال أن وظيفته كانت الاحتفاظ بجوازات سفرنا. وسألنا لماذا لم نتمكن من إستعادتها. لقد ظل يكرر "إنها وظيفتي" وقد غضب من فشلنا في فهم سبب احتفاظ الأشخاص أنفسهم الذين أمرونا بمغادرة البلاد بجوازات سفرنا.

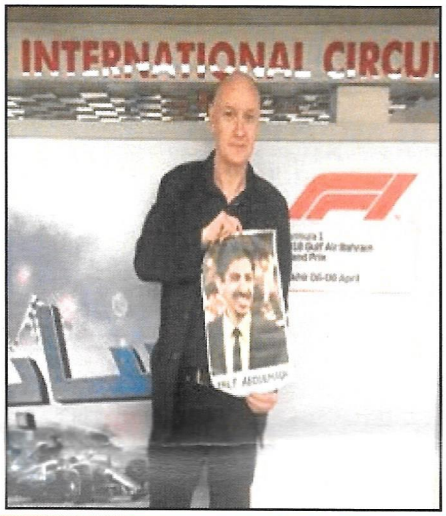

قضينا أكثرمن ٢٤ساعة في المطار، وقمنا بإجراء مقابلات مع وسائل الإعلام والتغريد حول عبدالهادي الخواجة وغيرهم من المدافعين عن حقوق الإنسان المعتقلين في البحرين، بما في ذلك نبيل رجب وناجي فتيل. وبدا الأمر كطريقة لائقة للاحتفال بالذكرى الخمسين لوفاة مارتن لوثر كينغ.

وأخيراً أعاد المسؤولون جوازات سفرنا (والمثير للتساؤل هو ماذا كانوا يفعلون بجوازات سفرنا في ذلك المكتب لمدة ٢٥ ساعة؟)، وصعدنا على متن طائرة في تمام الساعة ٣,٣٠ يوم الخميس إلى اسطنبول، ثم إلى كوبنهاكن. في تلك الليلة، كان لارس اصلان راسموسن ضيفاً في برنامج الدردشة الأكثر شعبية بالتلفزيون الدنماركي، مذكّراً الجمهور الدنماركي بأن أحدهم وهو أحد المدافعين البارزين عن حقوق الإنسان يقبع في سجون البحرين، وأن سياسة حكومتهم في الدبلوماسية الهادئة قد فشلت في ضمان إطلاق سراحه.

أمضى الخواجة آخر ألفين وخمسمائة يوم من حياته في السجن. لقد حان الوقت لكي يتحمل مسؤولي الحكومة الدنماركية والاتحاد الأوروبي مسئولية إطلاق سراحه، والتوقف عن تصديق ما هو غير حقيقي وبأن المناقشات المغلقة مع دكتاتورية البحرين العنيفة ستنجح بل عليهم فرض عقوبات حقيقية ما لم يتم تحريره.

لمزيد من المعلومات حول بعثة حقوق الإنسان التي قام بها لارس أصلان راسموسن، عضو البرلمان الدنماركي، و براين دولي، عضو المجلس الاستشاري لمركز الخليج لحقوق الإنسان، والذي كتب هذا المقال، انظر:
http://www.gc4hr.org/news/view/1824

تدهور مستمر في الوضع النفسي للمحكوم بالمؤبد أحمد سعيد

المنامة – البحرين اليوم

ذكرت مصادر أهلية أمس الثلاثاء ١٧ أبريل ٢٠١٨ بأن المعتقل المريض أحمد سعيد لازال يعاني من نوبات "الهلوسة" الحادة، فيما لازال المعلومات غامضة عن مصيره في سجن جو المركزي في البحرين بعد إخلاء زنزانته من السجناء الذين نُقلوا إلى الحبس الإنفرادي.

وأوضحت المصادر بأن أحمد سعيد – المحكوم بالسجن المؤبد – لم يتلق أية رعاية خاصة داخل السجن رغم تدهور حالته النفسية منذ فترة طويلة، حيث يعاني من نوبات الصرع المزمنة والاضطراب النفسي وبلغ حاله مؤخرا إلى أن يقضي حاجته على نفسه وعجز زملائه في الزنزانة عن رعايته ومساعدته في نقله إلي الحمام بسبب ما يعانيه من هلوسات شديدة.

وعانى أحمد سعيد من بلدة القُرية من سوء معاملة وتعذيب بعد اعتقاله في أبريل ٢٠١٤م، وعمدت سلطات السجن إلى نقله مرارا إلى الحبس الإنفرادي والامتناع عن توفير الرعاية الصحية المناسبة له أو نقله إلى المشفى النفسي رغم المحاولات المتكررة من العائلة في هذا الشأن.

وكانت مصادر من العائلة ومصادر نشطاء أوضحت سابقا بأن أحمد سعيد تعرّض لتدهور في وضعه العقلي بعد حجزه في العزل الإنفرادي لفترة طويلة.

وفي أغسطس الماضي أكدت مصادر من داخل السجن بأن أحمد كان يعاني من "خلل عقلي بعد بقائه في العزل الإنفرادي لفترة طويلة". وقالت المصادر في حينها بأن السجناء لاحظوا على أحمد تغيرا غير طبيعي في سلوكه بعد إخراجه من العزل، وقالوا بأنه كان في حال دائمة من الهلوسة وإطلاق كلام غير مفهوم في أغلب الأوقات. وحين تمّ إبلاغ الحرّاس بحالته، عمدوا إلى ربطه في السّرير فترة، وبعدها نُقل إلى جهة مجهولة.

يُشار إلى أن حالات عديدة من التدهور الصحي يعانيها السجناء في البحرين بسبب سوء المعاملة وسوء الظروف الصحية والنفسية داخل السجن.

مصاعب الخليفيين سترغمهم على التنازل لكن احذروا خداعهم

برغم ما يتظاهر الحكم الخليفي به من قوة وسيطرة على الاوضاع الا انه منخور من داخله. فوجوده معتمد بشكل مطلق على الدعم الخارجي في شتى المجالات، وهو امر لا يمكن استمراره الى الابد. ولذلك يسعى لتمديد فترة بقائه باجراءات عديدة مع علمه بحتمية سقوطه بعد ان فقد ثقة الشعب وتلاشت خياراته في التشويش والتضليل. فما من والدة الا وتلعن الحكم الخليفي وتدعو الله ان يزيله، وما من ثاكلة الا وقلبها يختلج بالدعاء بان يمحق الله هذا العهد الاسود وطاغيته. فحين يقتل الشاب البحراني ثم يسجن والده وكل من يطالب بالقصاص من القتلة الخليفيين، فهذا يعني ان الوضع قد تدهور الى مستويات لا يمكن انتشاله منها الا بازالة اسبابها واهمها حكم الاستبداد والديكتاتورية الذي فرضه الطاغية على البلاد. وقبل يومين تذكر الشعب قصة تعذيب الشهيد عبد الكريم فخراوي الذي ادى لاستشهاده في 11 ابريل 2011، وهي قصة تلخص طبيعة حكم الطاغية الحالي الذي قنن التعذيب وجعله ممنهجا وفقا لما اكدته لجنة بسيوني لتقصي الحقائق. وبرغم محاولاتها اليائسة للتشبث بالحكم الا ان حقائق عديدة تؤكد استحالة ذلك منها ما يلي:

اولا: ان اوضاعه الاقتصادية متداعية جدا مع تصاعد الديون وتراجع المدخولات. وبرغم الدعم المالي السعودي والاماراتي فقد تراجع اقتصاد البحرين كثيرا، وتم خفض المؤشرات المالية العديدة من قبل منظمات التصنيف المالي والاعتمادي. وجاء الاعلان مؤخرا عن اكتشاف مخزون ضخم من النفط والغاز الصخريين بدوافع سياسية تهدف لتشجيع داعمي النظام الخليفي على الاستمرار بدعمه وعدم التخلي عنه. كما انه يهدف لتقوية معنويات عملائه بعد فشله في القضاء على ثورة الشعب او استمالته او التخفيف من غضبه. كما ان مغامرات داعميه خصوصا السعودية احدثت اضطرابات كبيرة في موازناتها وادت الى عجوزات كبيرة دفعت ولي العهد السعودي لاعتقال افراد عائلته واجبارهم على دفع مليارات الدولارات لاعادة ملء الخزينة التي افرغها محمد بن سلمان بعد ان تعهد للرئيس الامريكي بدفع اكثر من 400 مليار دولار. يضاف الى ذلك ان الديكتاتور انفق اموالا طائلة على الدعاية واستجداء دعم الآخرين وشراء مواقف بعض الدول والمنظمات والافراد، بمعدلات تفوق الدخل الوطني.

ثانيا: ان العلاقات داخل الاسرة الخليفية تتصدع بشكل تدريجي. فالديكتاتور الحاكم ينتابه الغرور وهو مصاب بداء العظمة، ويعتقد انه قوي بذاته، ولذلك يسعى لتجاوز الخليفيين الآخرين ويتعالى عليهم، ويسلط ابناءه على من هو أقدم شأنا منهم، ويسعى لتجاوزهم بالاعتماد على الدعم الغربي خصوصا البريطاني. ويظن ان وجود القواعد العسكرية يساهم في تثبيت حكمه وحمايته من الشعب الذي يرفضه بشكل مطق ويطا صوره في التظاهرات اليومية، ويرفض ان يستكين للقمع المتواصل وارهاب الدولة. وما المماحكات التي تجري هذه الايام الا مؤشر لذلك التصدع. وليس مستبعدا ان يتكرر السيناريو السعودي عندما عمد محمد بن سلمان لاعتقال افراد البيت السعودي ممن هو اكبر سنا وأولى بولاية العهد والحكم. ومن المؤكد ان يؤدي تصدع البيت السعودي الى سقوط مملكة آل سعود في وقت غير بعيد. والامر نفسه سيتكرر في البحرين بعد ان تجاوز الطاغية الحالي حدوده على كافة الصعدان. ولا بد من الاشارة الى توتر علاقاته مع عمه رئيس الوزراء الذي يصر على البقاء في منصبه برغم مرور 47 عاما فيه، واستبعاد ابنائه من المناصب المتقدمة. كما ان العلاقات بين ابنائه ليست على ما يرام بسبب انحيازه لبعضهم على حساب البعض الآخر.

ثالثا: ان الحراك الشعبي تواصل سبع سنوات بدون توقف، وأصر الثوار على تحقيق تغيير سياسي جذري يعيد للشعب سيادته وسلطته بعد ان يقرر مصيره. هذا الحراك فشلت في اخماده كافة القوى الامنية والعسكرية التي تدخلت لانقاذ حكم العصابة المجرمة. فالتعذيب الذي ادى لاستشهاد كريم فخراوي وعلي صقر والعشيري وسواهم ما يزال سلاحا يستخدم كل يوم بحق البحرانيين الذين ايقنوا بضرورا المفاصلة الكاملة مع الخليفيين. اما قتل الابرياء فقد اكدته المنظمات الحقوقية الدولية بدون استثناء. فاعتبرت الشهداء الذين ضرجوا بدمائهم برصاص الغدر الخليفي "قتلى خارج القانون"، واعتبرت الشهداء الذين اعدمهم الطاغية ضحايا لمحاكم جائرة تفتقد معايير العدالة والنزاهة. كما شجبت الممارسات القمعية خصوصا التعذيب، واعتبرت رفض الديكتاتور السماح للمقرر الخاص للتعذيب بزيارة طوامير التعذيب الخليفية تأكيدا لاستمرار هذه المعاملة الحاطة بالكرامة الانسانية. كما ان رفضه السماح للمنظمات الحقوقية الدولية او وسائل الاعلام المستقلة أكد للعالم ان لدى الخليفيين من الجرائم ما يصرون على اخفائه عن عيون العالم. ولذلك اصبح هذا الحكم محاصرا بشكل كامل من كافة الجهات سوى الدول التي تدعمه وتشارك في اجرامه. لقد اصبح الحراك الشعبي من ثوابت الثورة البحرانية المظفرة بعون الله، واصبح مستحيلا على الديكتاتور وعصابته القضاء عليها برغم ما يمارسه من قمع غير محدود خصوصا اختطافه الشباب وابتزازهم للعمل معه كمخبرين. الامر المؤكد ان هذه الاساليب فشلت في وقف الحراك، واكدت حيوية الشعب واصراره على تحقيق مطالبه.

رابعا: ان صمود علماء الدين المعتقلين والرموز على المطالب ورفضهم المساومة عليها اغلق كافة ابواب التسوية، وهذا امر ايجابي من وجهة نظر القوى الثورية التي ترى ان اية تسوية سياسية لا تتضمن اعادة السلطة السياسية للشعب ستؤدي الى بقاء الخليفيين وتكرر ما فعلوه في العقود السابقة. وهذا ما حدث على مدى اكثر من ستين عاما. فبعد كل انتفاضة ابتداء من انتفاضة الخمسينات، تقدم العصابة الخليفية وعودا بالاصلاح لاخماد الوضع، ولكنها لا تنفذ شيئا من ذلك. وتعتبر نتائج انتفاضة التسعينات المباركة من اوضح الادلة وابلغها على ضرورة التخلص من الحكم الخليفي الوراثي الاستبدادي الى الابد، وان التسويات السياسية التي لا تنص بوضوح على ضرورة تسليم الحكم للشعب سوف تساعد هؤلاء الطغاة على استعادة قوتهم وتجديد حملات القمع. فقد استغل الطاغية ميثاقه المشؤوم لبدء مشروع التجنيس السياسي وضرب المعارضة من داخلها بعد ان اختلفت على الموقف ازاء ما سمي وقتها "المشروع الاصلاحي" الامر الذي ادى لتأجيل الثورة وفرض التغيير. هذه المرة اصبح الطاغية مدركا لحقيقة مهمة ان الشعب يرفض اية تسوية معه وانه لا يثق به بل يعتبره مجرما، وان الوطن والشعب لن يتحررا الا اذا اصبح محكوما بدستور يكتبه الشعب بعيدا عن املاءات العصابة الخليفية. هذه الحقيقة دفعت الديكتاتور وعصابته لانتهاج اساليب اخرى اهمها توجيه بعض الافراد الهامشيين لتصدر المشهد السياسي وكتابة التماسات للطاغية لاطلاق سراح السجناء السياسيين كبادرة على ما يسمونه "حسن النوايا". الامر المؤكد ان هناك ضغوطا كبيرة من مجلس حقوق الانسان وبعض الدول الداعمة للخليفيين لاطلاق سراح اغلب السجناء لانهم اعتقلوا بسبب مشاركاتهم في المظاهرات والاحتجاجات، وليس لهم اية علاقة بالعنف. وهناك غضب شديد ضد هذا الديكتاتور الذي يسجن الناس بسبب أرائهم او تجمعهم ان احتجاجهم، وجميعها حقوق مشروعة لكل انسان. ولكي يطلق سراح هؤلاء يحاول الطاغية ان يظهر ذلك بانه "استجابة لالتماسات من بعض الوجهاء". وقد اكد عدد من الاشخاص البحرانيين ان اتصالات حدثت معهم لحثهم على توقيع رسائل تطالب الطاغية باطلاق سراح السجناء. وحتى الآن رفض اغلب الذين تم الاتصال بهم، ولكن هناك من ذوي النفوس الضعيفة والانتهازيين والمتسلقين من سقط امام اغراءات الخليفيين وبرر لنفسه خيانة الشهداء والسجناء وضحايا التعذيب، وراح يروج لهذا المتحى. انها خيانة كبرى للثورة ومطالبها. فالقضية سياسية في جوهرها، وليست حقوقية. وستظل حقوق الانسان منتهكة طالما بقي النظام، ويستحيل ان يكون احترام لهذه الحقوق ما دام هذا الطاغية وعصابته يحكمون البلاد.

سيظل الشعب صامدا، وسيتواصل الحراك الشعبي السلمي بنمط لا يقبل التراجع او الاستسلام او المساومة، وسيرفض الشعب كل مبادرة تؤدي الى بقاء الحكم الخليفي، وسيبقى ثابتا حتى النصر الموعود من الله سبحانه لعباده المظلومين

اللهم ارحم شهداءنا الابرار، واجعل لهم قدم صدق عندك، وفك قيد أسرانا يا رب العالمين

حركة احرار البحرين الاسلامية

13 ابريل 2018

الطغيان ساقط حتما — البقية من ص 1

سياسي جوهري في البلاد بعد ان اصبح التعايش مع الطرف الخليفي مستحيلا. فما دام هذا الطرف قد الغى الاتفاق التاريخي من جانب واحد، فقد الغى بذلك مصدر شرعية حكمه. كما يعني انه لا يعتقد بان الشعب الاصلي مصدر الشرعية، بل ان وجوده في الحكم يكفي لضمان شرعية حكمه ولو بالقوة. وهذا ما حدث طوال الاعوام السبعة من عمر الثورة. فبدلا من العودة للشعب للحصول على الشرعية، عمد للانتقام من هذا الشعب بوحشية غير مسبوقة. فأصدر اوامره لجلاوزته واجهزته الامنية للامعان في التنكيل وتصعيد القمع ليصل الى درجة تركيع المواطنين حتى يصلوا الى حالة يستجدون فيها عطفه ويمنحونه ما يريد من صلاحيات. ويمكن فحص كافة تصرفاته للوصول الى هذا الاستنتاج المنطقي. كان امامه طريقان: التصالح مع الوطن والشعب او الحرب عليهما. وقد اختار الثاني. فشن حربا شعواء على الوطن بتمزيقه على اسس طائفية ومصلحية، واستقدام قوات الاحتلال من كافة البلدان، والتخلي عن السيادة لصالح تلك القوى الاجنبية. وتكاد ارض البحرين تغوص في البحر لكثرة القوات الاجنبية متمثلة بستة جيوش من السعودية والامارات والاردن وباكستان بالاضافة للقاعدتين الامريكية والبريطانية. لم يفعل هذا أحد قبله، حتى بلغ الامر به ان عاتب البريطانيين علنا في محاضرة بمدينة اكسفورد قبل ثلاثة اعوام لانسحابهم من البحرين في 1971. وفي مقابل ذلك اصبحوا يعاملونه كالولد المدلل، ليس كرئيس دولة او حليف محترم بل كولد مدلل يجلس بجانب الملكة في سباق الخيل في مضمار وينسور. وقد وجهت له الدعوة لحضور السباق هذا الشهر برغم المناشدات للقصر الملكي البريطاني بعدم تلويث سمعته باستضافة هذا الجزار التي تلطخت يداه بدماء الابرياء.

حين يكون الحاكم بلا شرعية يتصرف كعدو لا تربطه صلة بالوطن او الشعب. لقد اصبح الطاغية وعصابته اعداء حقيقيين للوطن والشعب كليهما. فقتل الابرياء تحت التعذيب، واطلق عليهم النار في الشوارع، واعدمهم باصدار احكام الاعدام الجائرة بعد محاكمات صورية تؤسس احكامها على "الاعترافات" المنتزعة تحت التعذيب، ونفذ احكام الاعدام بحق المناضلين في عرض البحر. في العام الماضي اعدم ثلاثة منهم واعدم اربعة هذا العام. واعدم رميا بالرصاص ثلاثة مواطنين ابرياء العام الماضي، وأقرت محكمة التمييز مؤخرا احكام الاعدام بحق ستة آخرين. انها احكام ضد ا لوطن والشعب وليست ضد الاشخاص الذين سيمزق الطاغية اجسادهم برصاصاته الغادرة. يعتقد ان ذلك سيوفر له الامن والبقاء على كرسي الحكم، وهيهات يتحقق له ذلك. فلا يمكن بناء الحكم على دماء الابرياء وجماجم الآدميين. وبهذه الجرائم انما يحفر الديكتاتور قبره ليلتحق بالسفاحين الذين اسقطتهم شعوبهم بسبب امعانهم في القتل والتنكيل. فلا يمكن هزيمة الشعوب بالقتل واهدار دماء ابنائها. بل ان الشعوب تختزن في ذاكرتها تلك الجرائم لتحولها الى طاقة جبارة تدفع المواطنين للمزيد من التضحية والفداء. وحين يكون الضحايا ابرياء، كما هم شباب البحرين، فانهم يتحولون الى مشاريع تغيير لا تتراجع ابدا. ففي نفوس المواطنين غضب شديد وشعور عميق بالظلامة، واصرار على التحدي. فكل شاب يرى نفسه "الشهيد التالي" وان لم يرتكب مخالفة يحكم بسببها بالاعدام. وهذا الشعور يدفعه للسعي للتغيير وعدم المساومة مع الديكتاتوريين والطغاة. وهذا ما سيحدث في البحرين.

ثورة الضحايا والغاضبين والمظلومين والجياع ستكون العامل الاكبر لسقوط الحكم الخليفي الجائر. وهذا ليس تنبؤا بل ما سيحدث حقا، وذلك تأسيسا ليس على القانون الالهي والطبيعي فحسب بل على الوقائع التاريخية التي سقط فيها الطغاة بعد ان يستنفذوا مبررات وجودهم ويصبحوا اعداء لشعوبهم. وقوة الشعب المختزنة تتحول الى سونامي ثوري يقتلع انظمة الظلم من جذورها. هذه حقيقة لا يدركها الطغاة ابدا، لانهم يظنون انهم مخلدون الى الابد، وان احدا لا يجرؤ على الاقتراب من عروشهم: اولم ينظروا الى الذين من قبلهم، كانوا اشد منهم قوة، وأثاروا الارض وعمروها اكثر مما عمروها.... هذه صورة للوقائع التاريخية التي تجتاح الشعوب والامم وتسقط حكامها عندما يمارسون الظلم ويضطهدون الشعوب. هذا ما سيحدث في البحرين بعون الله تعالى، لان الخليفيين تجاوزوا حدود الاستكبار والاستعلاء واصبحوا يعتقدون انهم خارج نطاق القانون الالهي الذي يقصم الجبارين ويبير الظالمين. ان شعبنا الصابر موعود بالنصر، وليس مطلوبا منه سوى الصبر والثبات والعمل والتوكل على الله والاستثمار في ابنائه البررة، والاستعانة بالله سبحانه وتعالى حتى ينفذ وعده، وذلك وعد غير مكذوب.

انتم عائدون وهم راحلون

برغمهم سترجعون فاتحين
نساؤكم تحمل في اكفها زنابق الريحان
اطفالكم تطوي المسافات وتسبق الزمان
رجالكم، في كف كل منهم القرآن
وبعضكم يتلوه خاشعا، آياته، وعوده
جبينه قد كتبت عليه سورة الرحمن
وآخر يضحك باكيا، من فرحة الجنان
يخط بالحزن كتابه اذ يخرس اللسان
والبعض يجري مسرعا ليقرأ البيان
ها نحن عائدون يا أوال
ها نحن عائدون يا أوال

وتهرعون كالهواء مسرعين
تسابقون الطير مذ أعلنتم النفير
ارواحكم قد حلقت في عالم الخلود
فلا الحصان لاحق بكم ولا البعير
ولا جيوشهم قادرة ان تكبح المسير
في رحلكم أشلاء فتية،
أرواحهم تفوح بالعبير
متاعكم أرامل، وصبية انهكها المسير
حتى الحكايات طلاسم وسرها خطير
قلوبها ظمآى من الهجير
وحبها أنهكه السرى ومن لظاه يستجير
أصنامهم، صغيرها حطمه الكبير
فكان حالهم كمن يصارع السعير
وأنتم،
قد حسمت صولتكم في شوطها الاخير
وخاب سعيهم، اكبرهم يسحقه الصغير
فهم ومن حالفهم إلى زوال
تقدموا واستعصموا وجاهدوا فأنتم الرجال

حرائر ترزح في السجون
قصتها طويلة، دامية، غناؤها شجون
مدينة وهاجر، اميرة، حنان
اسماؤهن فيها الدفء والسكون
عشقن ارضهن، جنة تزينها الغصون
بالحب دمرن العدى، فانهارت الحصون
والوجد يمنع السهاد، حين تغمض العيون
لكنهن ها هنا
تبدعن بالثورة احسن الفنون
مرحى لهن، قد هزأن بالمنون
فهذه والدة،
اطفالها بالدمع يغرقون
وتلك في القيد لشأنها شؤون
وهذه تسمع صوت طفلها يقول
عودي لنا يا أمي الحنون
تحمل في داخلها رواية القرون
لم تنكسر، لم تنحسر، هيهات ان يكون
لو يقرأ العالم قصتها
لطأطأت هامتها في قبرها بيرون
اهزوجة النساء في القيود
ها نحن عائدون يا أوال
ها نحن عائدون يا أوال

برغمهم سيخرجون صاغرين
يطأطئون هامهم، كالغنم الرعاع
تغشاهم اللعنة كالقناع
فليرحلوا بلا وداع
والنور في وجوهكم، يغشاهم الشعاع
يلملمون ما لديهم، فهم الى ضياع
من ظلمهم قد نضب اليراع
ومن غرورهم قد خسروا الصراع
واصبحوا من سقط المتاع
سيرحلون، رغم انفهم، الى الفناء
فلا مكان في اوال للخداع
وشعبها لا يشترى بالمال او يباع
وارضها مؤمنة، طاهرة البقاع
ولا مجال بعد اليوم للقراصنة
ستسحق الغزاة ثورة الجياع
تقتلع العتوب من ديارها اقتلاع
سفينة التحرر التي انتم لها شراع
رست على سواحل الرمال
ثوارها هامتهم تطاول القلاع
وصرخة العتوب تحسم النزاع
ها نحن راحلون يا أوال
ها نحن راحلون يا أوال